

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9435

الخميس، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس السيد فرانسوا دانيز (البرازيل)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي . . . . . السيدة إفستيجنيا

إكوادور . . . . . السيد بيريس لوس

ألبانيا . . . . . السيد خوجة

الإمارات العربية المتحدة . . . . . السيد أبو شهاب

سويسرا . . . . . السيد هاوري

الصين . . . . . السيد جانغ جون

غابون . . . . . السيدة نغيما ندونغ

غانا . . . . . السيد أغيمان

فرنسا . . . . . السيد دو ريفيير

مالطة . . . . . السيدة فرايزر

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيدة باربرا وودوارد

موزامبيق . . . . . السيد أفونسو

الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد كلي

اليابان . . . . . السيدة شينو

## جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

## الاتحاد الأفريقي

تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2023/629)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-30136 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

### الاتحاد الأفريقي

المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، بيننا وأن أشيد بالدور المحوري لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، سعادة السيد موسى فكي محمد، ودور الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، في تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن. كما أثني على المدير الإداري لأمني أفريقيا، السيد سولومون أيلي ديسو، الذي تجري منظمته بحثاً ممتازة دعماً للاتحاد الأفريقي وشركائه في أديس أبابا.

معروض على مجلس الأمن تقرير الأمين العام المعنون "تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي" (S/2023/629). وأرحب بالفرصة التي أتحت لي لعرضه.

أود أن أشيد بأعضاء مجلس الأمن على تبادل الآراء القيم الذي جرى الأسبوع الماضي هنا في أديس أبابا مع نظرائهم في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. فزيارتهم إلى أديس أبابا، والطابع البناء والموضوعي للمناقشة والبيان المشترك الذي أيد عملهم، تعكس الالتزام الراسخ للمجلسين بالتغلب على تحديات السلام والأمن في أفريقيا بالتعاون الوثيق وبروح من الاحترام المتبادل والتضامن.

وأكدت مناقشاتهم أيضاً التقييم الوارد في تقرير الأمين العام والذي يفيد بأن الشراكات القوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي؛ والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، هي أمور ضرورية لتعددية الأطراف الفعالة. تستند الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى مبدئي التكامل والمزايا النسبية، مستفيدة من مواطن قوة كل منظمة لتحقيق أهدافها المشتركة المتمثلة في السلام والاستقرار في أفريقيا على نحو أكثر فعالية. وتشدد على الدبلوماسية الوقائية ومبادرات الوساطة.

ونعرب عن الامتنان لرئيس وأعضاء مجلس الأمن على زيارتهم للقارة في وقت تواجه فيه تغيرات كبيرة، لم يتسن بعد تقييم آثارها الكاملة بشكل كامل.. فما فتئت النزاعات الداخلية البالغة العنف التي ساد فيها منطق الحرب تعود إلى الظهور؛ وعاود تهديد الإرهاب والعنف

تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2023/629)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛ وسعادة السيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد سولومون أيلي ديسو، المدير الإداري لمؤسسة أمني أفريقيا البحثية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/629، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

أعطي الكلمة الآن للسيد أونانغا - أنيانغا.

السيد أونانغا - أنيانغا (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أشكر رئيس مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وعلى وجه التحديد الاتحاد الأفريقي. وأود أن أرحب بحضور السفيرة فاطمة كياري محمد،

المدرجة في جدول أعمال كل منهما. ويتيح ذلك للمجلسين فرصة لمزيد من التعاون، لا سيما بشأن بعض أكثر المسائل تعقيداً.

وأود أن أتطرق إلى ثلاث مسائل رئيسية أبرزها تقرير الأمين العام.

أولاً، إن مشهد النزاع في القارة يزداد في التعقيد وتعدد الأوجه ويصبح، في معظم الحالات، مستعصياً أيضاً. وكما هو مبين في التقرير، لا تزال التحديات الهيكلية الرئيسية التي تواجه تحقيق السلام والأمن الدائمين في أفريقيا تتمثل في الإقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، وضعف مؤسسات الحوكمة، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية الانتخابية؛ وعدم كفاية تقديم الخدمات الأساسية وعدم الإنصاف في إدارة الموارد الطبيعية؛ فضلاً عن الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة. تتفاقم هذه التحديات بفعل مجموعة من العوامل، بما في ذلك تغير المناخ؛ وانعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة؛ وتزايد وترسخ أوجه عدم المساواة في التمويل والتجارة والتكنولوجيا والأمن، داخل الدول وفيما بينها على حد سواء؛ والتهديدات والصدمات الخارجية التي تكون معظم البلدان الأفريقية أقل استعداداً للتصدي لها.

وكما يوضح التقرير، هناك زيادة مثيرة للجزع في التنافس السياسي، والتحول إلى العنف أو تأجيج النزاع داخل الدول، وكذلك في أعمال الإرهاب والتطرف العنيف، التي تكشف عن أوجه قصور في الحكم المنهجي مرتبطة بضعف مؤسسات الدولة أو غيابها. لقد شهدنا موجة من التغييرات غير الدستورية للحكومات في القارة. وفي منطقة الساحل، تزيد الانقلابات من زعزعة استقرار المنطقة، في حين يستمر الإرهاب والتطرف العنيف في التسبب في انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان وتفاقم الأوضاع الإنسانية المتردية أصلاً. وفي السودان، يخلق النزاع حالة إنسانية كارثية. وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية مصدر قلق كبير في الوقت الذي يتجه فيه البلد نحو إجراء انتخابات.

وتستدعي تحديات اليوم بذل جهد متجدد لجعل الأمن الجماعي أكثر فعالية، تمشياً مع التوصيات الواردة في موجز السياسة العامة

المتطرف ظهوره، مما يخلق أرضاً خصبة للإرهاب؛ وتعاقبت التغييرات غير الدستورية للسلطة التي غالباً ما تمثل إخفاقات خطيرة في الحوكمة الشاملة للجميع والمسؤولة. بيد أن هذا ليس كل شيء. فلم يسبق لنا من قبل أن رأينا الطبيعة تطلق العنان لنفسها بهذه الضرووة بسبب الاضطرابات الخطيرة التي يسببها تغير المناخ، مخلفة الدمار والخراب في أعقابها، مما يجسد أرجحية عدم قدرة الدول على التكيف مع كوكب ملتهب بشكل متزايد، تتسارع فيه سرعة جفاف التربة وعدم استقرارها، مما يزيد في الوقت نفسه من التنافس المتضارب أحياناً على الموارد الشحيحة في الأماكن التي لم تعد مضيافة للسكان. وسأعود إلى تلك المسائل بمزيد من التفصيل بعد لحظات.

باختصار، تمت الزيارة التي قاموا بها على خلفية مقلقة تهدد بتراجع المكاسب الضئيلة التي تحققت في السنوات التي سبقت نقشي مرض فيروس كورونا، في وقت تكافح فيه جهود التعافي في مواجهة الركود الاقتصادي لتحقيق الآثار المتوقعة، تاركة غالبية الدول الأفريقية تحت ضغوط مالية شديدة، مثقلة بالديون ومضغوطة إلى أقصى حد في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهنا تكمن الصلة الوثيقة، بكل تعقيداتها، بين التنمية والسلام والأمن، ومن هنا جاءت دعوة الأمين العام إلى اتباع نهج كلي إزاء جهود منع نشوب النزاعات، ولا سيما في أفريقيا.

وفي مواجهة تلك الحالة، وبناء على طلب صريح من الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، تعهد نائب الأمين العام للأمم المتحدة ونائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنسيق جهود مؤسساتنا على نحو أفضل بغية تعزيز أثر برامج التنمية، مع رؤية مشتركة تدعمها خطتان: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063.

(تكلم بالإنكليزية)

واليوم، تبرز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي كدعامة لتعددية الأطراف مع استمرار التعاون في النمو من حيث النطاق والعمق. وعلاوة على ذلك، يشجعني أيضاً تلاقي وجهات النظر والتحليلات التي أجراها المجلسان بشأن بعض المسائل الرئيسية

يمكن دعم النطاق الكامل للاستجابات للنزاع وتعزيزها بشكل فعال لتحقيق السلام. وستسهم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تيسير تقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي في مجالات التخطيط والتحليل والتقييم والإدارة المشتركة لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن وضع وتنفيذ إطار الاتحاد الأفريقي للامتثال والمساءلة لعمليات دعم السلام وغيرها من المبادرات لكفالة إرساء الأساس لإدارة هذه العمليات بفعالية وكفاءة.

وأود أيضاً أن أكرر التأكيد على الأهمية التي يوليها الأمين العام لأولوية السياسة. ويجب أن تكون الاستجابات لتحديات السلام والأمن، بما في ذلك من خلال عمليات حفظ السلام أو إنفاذ السلام، شاملة وكلية وأن تكون الحلول السياسية في جوهرها كي يمكننا تلافي أوجه القصور في الحكم وتعزيز نظم سياسية شاملة للجميع وخاضعة للمسؤولية الوطنية، يضطلع فيها جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولا سيما النساء والشباب، بدور هادف. وينبغي أن تشمل الحلول السياسية الإنذار المبكر المستمر والمشاركة والوساطة وبناء السلام بوصفها الركائز الأساسية للاستجابات الفعالة للنزاعات. وننتقل إلى نظر مجلس الأمن في مشروع القرار الإطاري بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي في الفترة المقبلة.

وبعد هاتين النقطتين اللتين سبق مناقشتهما، فإن الشاغل الثالث والأخير لي يتعلق بالتعاون بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وأرحب بالالتزام القوي المعرب عنه في الأسبوع الماضي بشأن تعزيز التعاون بين الهيئتين، وأشيد بمجلس الأمن وأهنته على التقدم الذي أحرز في السنوات القليلة الماضية في هذا الصدد. ويشجعني بشكل خاص التأييد القوي المعرب عنه للزيارات الميدانية المشتركة التي يقوم بها المجلسان إلى البلدان والمناطق التي تحظى بالاهتمام المشترك. ولا يساورني شك في أن مجلس الأمن، بنفس المستوى من الإرادة السياسية، سيتمكن بالفعل من وضع الطرائق المطلوبة. ويمكن أن تساعد هذه الزيارات في تعزيز فهم مشترك للديناميات المعقدة لحالات النزاع واستكشاف تدابير الوقاية، وعند الاقتضاء، التخفيف، كما أنها قد تفيد في إتاحة الفرص لإيصال

للأمين العام، الخطة الجديدة للسلام، الصادر في تموز/يوليه. وينبغي أن ينصب التركيز على الجهود العالمية والإقليمية للإنذار المبكر والوقاية، وتعزيز الدبلوماسية الوقائية ودعم السلام الإقليمي، وعمليات الدعم وإنفاذ السلام، وهو مجال يبدي فيه الاتحاد الأفريقي قيادة جديرة بالثناء بصورة معترف بها. وينبغي أن تكون آلية الأمن الجماعي الجديدة جريئة وملائمة للغرض. وينبغي أن تكون قادرة على التصدي بفعالية للتهديدات المعاصرة للسلام والأمن.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. يجب أن تكون الاستجابات، في تصورات أعضاء المجلس وتخطيطهم لآلية أمن جماعي أكثر فعالية، متناسبة مع التحديات الهائلة التي نواجهها. وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن دور المنظمات الإقليمية في التصدي للتهديدات المعاصرة عبر دورة النزاع، بما في ذلك من خلال بعثات إنفاذ السلام، سيكون أمراً حاسماً للأهمية للمضي قدماً. بيد أن هذه البعثات لن تكون فعالة إلا إذا كانت مدعومة بتوافر الموارد البشرية والمالية اللازمة من خلال تمويل مرن ومستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وسيشجع مجلس الأمن على النظر في إمكانية تمكين عملية دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي وتزويدها بالموارد كجزء لا يتجزأ من آلية الأمن الجماعي - كجزء من مجموعة أدوات ذات قدرة على نشر بعثات السلام بسرعة نسبية عند الحاجة، بهدف تقديم الدعم الفعال للسلام المستدام على أرض الواقع. وبعبارة أخرى، فإن مجلس الأمن، بتمكينه عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، إنما سيمكّن نفسه أيضاً ويقوّي قدرته على الوفاء بالمهام والسلطات المحددة في المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة.

وبينما يعمل مجلس الأمن على النظر في مشروع قرار إطاري واعتماده بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، بات من الضروري أن يتكاتف الشركاء الدوليون مع الاتحاد الأفريقي لزيادة تعزيز قدراته ودوره الوسيط للتصدي بفعالية للتهديدات المعقدة والدينامية إزاء السلام والأمن في القارة. وبالعامل من خلال الآليات القائمة لهيكل الحوكمة في أفريقيا ومنظومة السلم والأمن الأفريقية،

لمقدمي الإحاطات الآخرين، نظيري في مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي، والسيد سولومون أيلي ديسو ممثل مؤسسة "أمني أفريقيا".

ويشرفني أن أدلي بالملاحظات التالية بالنيابة عن معالي السيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الذي لم يتمكن للأسف من المشاركة في الجلسة بسبب تضارب الالتزامات.

وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر وعلى قيادتكم الفعالة كرئيس مشارك للاجتماع الاستشاري السنوي المشترك بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي عُقد بنجاح في أديس أبابا قبل بضعة أيام. ولا يزال يشكل منبرا فعالا لمواصلة التعاون بين المجلسين وتعزيزه.

تركز جلسة اليوم على الموضوع الحاسم المتمثل في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن صون السلام والأمن الدوليين. ويصبح ذلك الموضوع المتكرر أكثر إلحاحا في وقت يواجه فيه العالم تحديات غير مسبقة تتطلب منا أن نوحّد جهودنا من أجل توليد التأثير والزمخ المناسبين لإدارة الأزمات المستمرة ومنع نشوب النزاعات في المستقبل. وإن نسترشد بميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والقانون الدولي، فإننا بحاجة إلى تعميق روح تعددية الأطراف والتضامن المتبادل والتعاون مع الأمم المتحدة ومنظماتنا القارية ودون الإقليمية إذا أردنا أن نكتسب زخما في تعزيز جدول أعمال السلام والأمن الدوليين بفعالية. وفي إطار مسؤوليتنا المشتركة عن ضمان الحوكمة السلسة المتعددة المستويات في العالم، نكرر دعوتنا إلى استعراض نظام الحوكمة العالمي، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذاته، بغية ضمان الإنصاف وإشراك الجميع وتعزيز الفعالية المؤسسية في مواجهة الأزمات الرهيبة التي طال أمدها أو الناشئة. ولا يزال الاتحاد الأفريقي يشعر بقلق بالغ إزاء نشوب نزاعات في أجزاء كثيرة من العالم، مما أضاف إلى مزيج الأزمات التي طال

رسائل مشتركة. وأشيد بالمجلسين لسعيهما إلى عقد اجتماعات تنسيقية غير رسمية شهرية بين الرئيس المقبل لمجلس الأمن والرئيس المقبل لمجلس السلم والأمن، مما يتيح فرصة لمناقشة الأولويات وبرامج العمل والنهوض بأوجه التآزر وتبادل وجهات النظر بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك بغية تعزيز التنسيق الاستراتيجي والتكامل.

وفي الحلقة الدراسية المشتركة غير الرسمية التي عقدت في الأسبوع الماضي، أعرب أعضاء المجلسين عن تأييدهم لجعل الاجتماعات أكثر انتظاما وتنظيما بغية زيادة فائدتها إلى أقصى حد. كما أعربوا عن التأييد لعقد اجتماعات تشاورية غير رسمية على مستوى الخبراء، ولا سيما قبل اتخاذ القرارات المهمة أو تنظيم المناسبات الرئيسية. ويمكن أن تتيح هذه الاجتماعات غير الرسمية فرصة لتنسيق المواقف والإسهام في تعزيز التنسيق والمشاورات بين المجلسين. وقد مهدت اجتماعات الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن ولجنة الخبراء التابعة لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قبل الاجتماعات السنوية في الأسبوع الماضي الطريق لإجراء مداولات ناجحة بين كبار مسؤولي الجانبين، فضلا عن الاعتماد السريع للبيان المشترك في نهاية الاجتماع. وأود أن أؤكد مجددا أن الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، تقف على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم لتلك المبادرات، التي تبدو دانية الثمار فيما نواصل تعزيز تعاوننا مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية للمساعدة في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في أفريقيا.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن شكري للمجلس مرة أخرى على دعمه المستمر للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن في أفريقيا ولعمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، الذي أتشرف كثيرا بقيادته.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد أونانغا - أنيانغا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة محمد.

**السيدة محمد (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لتقديم إحاطة إلى المجلس وبالإعراب عن تقدير

لمدة ثلاثة أشهر. وبينما يوجد توافق في الآراء بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن ذلك الوقف التقني، فإنني أدعو المجتمع الدولي إلى توفير الموارد اللازمة لجعله حقيقة واقعة وضمان حماية المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في الصومال. وتماشيا مع ذلك، يحذوني الأمل في أن نستصدر في المستقبل القريب جدا قرارا من مجلس الأمن بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من خلال الأنصبة المقررة للأمم المتحدة لضمان قدرة الاتحاد الأفريقي على الوفاء بالتزاماته ومسؤولياته فيما يتعلق بالسلام والأمن.

ثالثا، نحن بحاجة إلى توكي الابتكار في جهودنا لصنع السلام. ومع انسحاب عدد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يمكن توفير مواردها اللوجستية للآليات الإقليمية، التي ما فتئت تكثف جهودها لإدارة النزاعات في جميع أنحاء القارة. وبإعادة توجيه تلك الموارد، يمكننا أن نعزز الجهود الإقليمية لتولي زمام المبادرة في إدارة النزاعات وحلها.

رابعا، يجب أن نعالج أزمة الدولة الوطنية، ليس في قارتنا فحسب، بل في جميع أنحاء العالم. وبوصفنا مؤسسات متعددة الأطراف، نحتاج إلى إعادة التفكير في كيفية دعم الدول لتصبح أكثر قدرة على البقاء وقدرة على تلبية احتياجات الأمن البشري الأساسية لمواطنيها. فغالبا ما تتبع الأسباب الجذرية للنزاع من العجز أو عدم القدرة على ضمان الحكم الشامل للجميع وتقديم السلع والخدمات الأساسية. ولذلك، ينبغي لنا أن نستثمر المزيد من الوقت والجهود والموارد في بناء قدرة الدول على الصمود وقدراتها الأخرى وتعزيز إمكاناتها للحكم والتنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، أدعو الشركاء إلى المشاركة في المرفق الذي أطلقه مؤخرا الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المرفق الأفريقي لدعم عمليات الانتقال الشاملة للجميع. وهذه مبادرة مبتكرة تهدف إلى تعزيز دعمنا للدول التي تمر بعمليات انتقال سياسي حاسمة الأهمية.

خامسا، يمثل انضمام الاتحاد الأفريقي مؤخرا إلى مجموعة الـ 20 معلما جديرا بالملاحظة يبرز المنظورات والأصوات الأفريقية على المسرح العالمي. مع ذلك، وكما ذكرت من قبل، فإن التزامنا بإصلاح

أمدتها والتغييرات غير الدستورية للحكومات والإرهاب والتحدي الذي يشكله تغير المناخ والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الصعبة على صعيد العالم، الذي يعاني من التضخم المفرط من الأزمة المزدوجة المتمثلة في تقلص النمو ومحدودية التمويل.

ومنذ توقيع الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لعام 2017 لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، تعمل منظمتنا بشكل تعاوني في الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام وإنفاذ السلام. وفي الآونة الأخيرة، وإن كان العمل لا يزال جاريا بهذا الخصوص، فإننا نعزز تعاوننا وتأزرنا مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية على أساس مبدأي الولاية الاحتياطية والقيم المشتركة. وللمضي قدما، ينبغي التأكيد على خمس نقاط رئيسية على الأقل.

أولا، نحن بحاجة إلى تقوية تعاوننا وتعزيزه في منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وبناء الدولة. فمن ليبيا إلى الساحل والقرن الأفريقي ووسط أفريقيا والبحيرات الكبرى، نحتاج إلى وحدة الهدف والعمل المشترك مع ضمان ألا تُحدث أطراف النزاعات وقبعة بين منظمتنا من أجل تعزيز جداول أعمالها الخاصة. وعلى نحو ما أوضح الأمين العام غوتيريش في الخطة الجديدة للسلام، فإننا بحاجة الآن إلى أطر ومنظمات إقليمية، وفقا للفصل الثامن من الميثاق، أكثر من أي وقت مضى إذا أردنا تعزيز بناء الثقة والشفافية. وهذا أمر ضروري لمعالجة النزاعات وسط تزايد المنافسة العالمية والتهديدات ذات الطابع العابر للحدود الوطنية على نحو متزايد، فضلا عن تنفيذ خطة عام 2063 ومبادرة إسكات البنادق في أفريقيا وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تجميع مواردها في وقت الأزمة الاقتصادية والتخلص من البيروقراطية الشديدة حتى نتمكن من الاستجابة بسرعة وبشكل حاسم عند معالجة الأزمات. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على الطلب الذي قدمته مؤخرا حكومة الصومال الاتحادية للوقوف التقني للخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال



بالسلام والأمن والتنمية. هناك حاجة ملحة ومنتامية اليوم أكثر من الماضي إلى المزيد من إدارة الأزمات وتعزيز فعالية إدارة الأزمات. ولا يمكن لجهة فاعلة بمفردها أن تلبي تلك المطالب الملحة. ولذلك، فإن استمرار أهمية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في صون السلم والأمن الدوليين في أفريقيا يتوقف على حشد مزاياهما النسبية وتنسيق أعمالهما بشكل منهجي عبر الملفات والحافظات. وتؤكد خطتنا المشتركة التي قدمها الأمين العام (A/75/982) أن المنظمات الإقليمية "تسد ثغرة خطيرة في هيكلنا العالمي للسلام والأمن". ويبرز تقريره عن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (S/2023/629) أنه لا توجد منظمة أخرى تجسد هذه السمات أفضل من الاتحاد الأفريقي.

ومع ذلك، فإن حالة الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أبعد ما تكون عن أنها تكفي ليسد الاتحاد الأفريقي تلك الثغرة الحرجة بفعالية. وكما أشرنا في أحد أعمالنا مؤخرًا، فإن أحد مظاهر ذلك القصور هو الافتقار إلى ترتيب عالمي منهجي ومؤسسي لتسخير الإمكانات الكاملة للاتحاد الأفريقي ودوره كجزء من نظام الأمن الجماعي العالمي الراسخ في الميثاق. لذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز في الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فإن تعبئة المنظمين للموارد تعكس إلى حد كبير نهجًا مخصصًا على أساس كل حالة على حدة. فعلى سبيل المثال، إنهما لم تتمكن من التعاون في إنشاء عمليات لدعم السلام لا تتمتع بولايات وقدرات لتحقيق الاستقرار وإنفاذ السلام فحسب، بل إنهما راعيتان وقادرتان على العمل وفقًا لولايات كل منهما فيما يتعلق بإنفاذ السلام حسبما تقتضي الظروف الأمنية في الميدان.

ومن الأمور الحاسمة للارتقاء بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ذلك السياق وضع ترتيب منهجي ومؤسسي يؤكد أدوات السلام والأمن للاتحاد الأفريقي كجزء من مجموعة أدوات نظام الأمن الجماعي العالمي بموجب الميثاق. وهذا يؤكد اقتراح الأمين العام بأن يبدن مجلس الأمن مرحلة جديدة من خلال:

"إرساء أسس جيل جديد من عمليات السلام في القارة الأفريقية بقيادة الاتحاد الأفريقي وبدعم من الأمم المتحدة تمزج

هيكل الحوكمة العالمية ثابت. لا يمكن تسخير الإمكانات الكاملة للتعاون بين الأمم المتحدة والآليات الإقليمية إلا عندما نناقش حتمية الإصلاح. ولا يزال الاتحاد الأفريقي ملتزمًا بإصلاح مجلس الأمن لكفالة قدر أكبر من التمثيل واستيعاب الجميع والإنصاف.

ختامًا، إن العالم في حالة تغير مستمر، ونحن نواجه تحديات غير مسبقة تتطلب منا الارتقاء إلى مستوى الحدث، بما في ذلك تجاوز فضاءات العمل التي نشعر فيها بالاطمئنان. وأتطلع إلى علاقة عمل مستمرة وبناءة ومثمرة وموجهة نحو تحقيق نتائج مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. ويحدوني الأمل في أن نتمكن معًا من توحيد الأداء، وتنسيق جهودنا، وتجاوز القيود والتغلب على العقبات لإيجاد عالم أكثر عدلاً وأمنًا وازدهارًا وسلامًا للجميع.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيدة محمد على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ديسو.

**السيد ديسو (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئاسة البرازيل على الدعوة التي وجهتها إلي لتقديم هذه الإحاطة بالنيابة عن منظمتي، أمني أفريقيا لخدمات الإعلام والبحوث. وأود أيضًا أن أشكر أعضاء مجلس الأمن ومقدمي الإحاطتين: أخي، السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، وسعادة السفيرة فاطمة كياري محمد.

أمني أفريقيا، وهي مؤسسة فكرية لعموم أفريقيا في مجال أبحاث السياسات والتدريب والاستشارات، تعمل على العمليات المتعددة الأطراف التي تهتم أفريقيا وتخدم مصالحها، هي المصدر الرئيسي للمعلومات والتحليلات بشأن مسائل الاتحاد الأفريقي بشكل عام ومجلس السلم والأمن التابع له بشكل خاص، بما في ذلك الشراكة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي مع الأمم المتحدة. وبناءً على ذلك، يشرفني الاستعانة بعملنا في إحاطتي اليوم.

في هذه اللحظة التاريخية، تعميق الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ليس مسألة اختيار، كما أنه ليس مجرد أمر مستحسن. بل نعتقد أنه شرط مسبق لتحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة

تدفع أفريقيا زيادة بنسبة 500 في المائة على الاقتراض من السوق ويمكن للإصلاح أن يوفر لأفريقيا ما يصل إلى 56 بليون دولار، مما يزيد من إمكانية الوصول إلى الموارد التي تشتد الحاجة إليها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالمسائل الأكثر إلحاحا المثيرة للقلق، من الأهمية بمكان أن يعالج الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على وجه السرعة الحالة الإنسانية المؤلمة وغير العادية في السودان، ويمكنهما القيام بذلك من خلال الدبلوماسية الإنسانية وإنشاء آلية مكرسة للتصدي للتحدي الإنساني ومحنة المدنيين في تلك الظروف. وبينما تؤكد الدعوة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خلال اجتماعهما التشاوري المشترك ونرحب بها، فإن هذه الحالة لا تحتل الانتظار حتى تستجيب تلك الجهات الفاعلة لتلك الدعوة؛ ومن هنا تأتي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وإنشاء آلية مكرسة للحالة الإنسانية في السودان.

في الختام، أود أن أشكر مجلس الأمن على الدعوة الكريمة التي وجهها إلينا، مؤكدا استعداده أيضا لسماع آراء وأصوات جهات من غير الدول، وهو أمر بالغ الأهمية في هذه المرحلة التي نعيشها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد ديسو على إحاطته.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل البرازيل.

أود أن أشكر الممثل الخاص برفيه أونانغا - أنيانغا والسفيرة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والسيد ديسو على إحاطاتهم الهامة. وقد سلطت مداخلاتهم الضوء على مختلف زوايا التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مما أثير مناقشاتنا وتصوراتنا بشأن هذا الموضوع الهام المدرج في جدول أعمال مجلس الأمن.

وترحب البرازيل مع التقدير بتقرير الأمين العام عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن في أفريقيا (S/2023/629).

بين مواطن قوة كل من المنظمتين على نحو يعطي الأولوية للحلول السياسية ويعظم أثر القدرات النظامية والمدنية على حد سواء. (S/2023/303، الفقرة 43).

والنتيجة الطبيعية الضرورية لذلك الترتيب المؤسسي وجزء أساسي منه هي التحول الذي يتعين على المجلس أيضا أن يقوم به، على حد تعبير الأمين العام، من النظر في استخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي كظروف استثنائية إلى النظر فيها "بشكل منهجي بقدر أكبر." (المرجع نفسه، الفقرة 38)

واليوم، فإن الارتقاء بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى مستوى أعلى هو أيضا حتمية استراتيجية لتحقيق الأداء الفعال لتعددية الأطراف. إن الاستقطاب المتزايد في العالم، ولا سيما فيما بين الدول الكبرى، من بين العوامل الرئيسية للتصدع المتزايد للنظام المتعدد الأطراف. والاتحاد الأفريقي، الذي تشكل الدول الأعضاء فيه 28 في المائة من الأمم المتحدة، لديه مخزون فريد من الإمكانيات للاضطلاع بدور معتدل في مواجهة هذا الاستقطاب. والاستفادة من الدور المعتدل للاتحاد الأفريقي، بل وإمكانيات أفريقيا بوصفها مستقبل تعددية الأطراف من خلال الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، أمر أساسي، ليس لوقف تصدع النظام المتعدد الأطراف - وهو ما نراه اليوم - بل أيضا لتهيئته لتحقيق الغرض المنشود منه. ولذلك، فإن عملنا الأخير يشدد على الحاجة إلى جعل المنظمات الإقليمية المتعددة الأطراف مثل الاتحاد الأفريقي محور الجهود الدبلوماسية لتحقيق السلام والأمن العالميين بطريقة منهجية وليس على أساس مخصص.

وأخيرا، تحتاج الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى تعزيز تركيزها على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية لصون السلم والأمن الدوليين. من المقبول الآن على نطاق واسع أن أهداف التنمية المستدامة والسلام والأمن تتشابك بعمق. كما يرتبط تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ارتباطا مباشرا بإصلاح النظام المالي المتعدد الأطراف. وعلى سبيل المثال،



والبرامج. ويجب مواصلة ذلك التعاون وتعزيزه، لا سيما في حالتي مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث شرعت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على التوالي، في الانسحاب وفي المرحلة الانتقالية. ويجب المضي قدما بتلك العمليات بطريقة منظمة وآمنة، بمشاركة كاملة لحكومتَي البلدين.

لقد لفتنا الانتباه مرات عديدة إلى الصلة بين الأمن والتنمية المستدامة. وفي الحالة الأفريقية، تبدو تلك الصلة واضحة، كما تتضح من الحالات الأمنية في منطقة الساحل والسودان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويخلق الافتقار إلى الآفاق الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة بالنسبة للشباب، أرضا خصبة للتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب والعنف القبلي. كما أن الأثر غير المتناسب للنزاعات على النساء والفتيات من خلال العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات يؤدي إلى إقصائهن اجتماعيا واقتصاديا. والتجاهل المستمر للتنمية وإشراك الجميع يؤدي حتما إلى مجتمعات منقسمة معرضة للنزاع.

وينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يواصل العمل معا للحد من الفقر وعدم المساواة في أفريقيا. وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خطوة هامة في هذا الاتجاه. كما أن دعم الأمم المتحدة لخطة عام 2063 أمر أساسي، وذلك مع الاحترام الدائم لتولي البلدان الأفريقية زمام عملياتها الإنمائية والمؤسسية. وتأمل البرازيل أن تتطور الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بطريقة تعزز الاستقرار في القارة من خلال زيادة تامين الحلول الأفريقية للمشاكل التي تؤثر علينا جميعا رغم أنها تحدث في أفريقيا.

أسألف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

**السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن.

يرحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة بعقد هذه الإحاطة الهامة في إطار موضوع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون

وبما أن هذه الجلسة تُعقد في أعقاب الاجتماع التشاوري المشترك بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإن هذه فرصة لتقييم المناقشات التي جرت في أديس أبابا في الأسبوع الماضي. وأود أن أعرب عن امتناني لجمهورية الكونغو وممثلها الدائم لدى الاتحاد الأفريقي، السفير دانيال أواسا، على المشاركة في رئاسة ذلك الاجتماع. وساعد تبادل الآراء بين المجلسين على تعزيز التفاهم بشأن المسائل الحاسمة لصون السلام والأمن في أفريقيا.

وأشكر زملائنا الأفارقة في أديس أبابا على ترحيبهم الحار واستعدادهم للدخول في حوار مثمر، على النحو الوارد في البيان المشترك الذي تمكنا من الموافقة عليه في ختام الاجتماع. ونحن في الواقع راضون بشكل خاص عن اعتماد تلك الوثيقة. وأشيد بجميع أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن على ما أبدوه من مرونة مكنتنا من تحقيق تلك النتيجة الجديرة بالذكر. وأدعو جميع الوفود إلى استعراض تلك الوثيقة.

إن تعقيد التحديات الأمنية الأفريقية الراهنة يتطلب حولا مبتكرة. وتتجلى تلك الحقيقة أكثر في سياق يتعرض فيه النموذج السائد لعمليات حفظ السلام لانتقادات شديدة. ويجب تقديم الدعم الكافي للدور المتنامي للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. والبرازيل مستعدة للمشاركة بشكل إيجابي في المناقشات بشأن كيفية ضمان الموارد اللازمة لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ونؤيد الترتيبات التي تؤدي إلى تعظيم الاستفادة من الخبرة التي أظهرتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في عدة مجالات.

وينبغي ألا يعني الدور المعزز للاتحاد الأفريقي ضعاف وجود الأمم المتحدة. فالمساعدة التي تقدمها مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها الإقليمية أساسية على جبهات عديدة. ويبرز تقرير الأمين العام الأنشطة والبرامج الواسعة النطاق التي تضطلع بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لتعزيز منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء القدرات والدعم الانتخابي والمساعدة الإنسانية. وينبغي أن نهدف أيضا إلى تعزيز دور لجنة بناء السلام في دعم تلك الأنشطة

ونكرر بصفة خاصة الدعوة التي وجهها البيان المشترك دعماً لنداء الأمين العام من أجل استخدام عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي للاشتراكات المقررة للأمم المتحدة في السعي إلى صون السلم والأمن الإقليميين والقاريين، على سبيل الاستعجال. وانطلاقاً من هذه الروح، كلف مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الدول الأفريقية الثلاث بإشراك الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأعضاء الأمم المتحدة عموماً في مسألة تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

إن السلام والأمن منفعة عالمية. ولا يمكن أن يكونا ثنائيين أو مجزأين أو مقتصرين على ركن من أركان العالم. إذ يشكل خرق السلام في أي جزء من العالم خطراً على السلام العالمي.

لذلك، فإننا نعتبر اقتراح الأمين العام بناءً جداً وقائماً على أسس سليمة. فهو يسمح للقارة الأفريقية بأن تتكلم وتتصرف بطريقة موحدة بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في القارة الأفريقية وخارجها. والترتيب الذي تضطلع به الدول الأفريقية الثلاث هنا، في مجلس الأمن، مثال حي على الطابع المتطور لتلك الشراكة.

تغطي مشاركة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي العديد من المجالات والمسائل التي يتألف منها الهيكل العالمي للسلم والأمن. ونرحب بالمعالم المهمة التي سجلت في تعاوننا منذ توطيد تلك الشراكة. ويشمل ذلك عقد اجتماعات تشاورية سنوية بين الجهازين؛ وتبادل الآراء والحوار المتواتر بين الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الاتحاد الأفريقي؛ وتعيين ممثل خاص إقليمي للأمين العام في أفريقيا؛ وإنشاء تمثيل للأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وبعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والاجتماعات الشهرية بين رئيس مجلس الأمن ورئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛ وأخيراً، إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، الذي تتشرف موزامبيق حالياً برئاسته.

وتعتقد مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة أن هناك مجالاً للتحسين الكمي والنوعي في العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. إن

الإقليمية، مع التركيز على التعاون مع الاتحاد الأفريقي. ونشكر السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛ وسعادة السفيرة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد سولومون أيلي ديسو، المدير الإداري لمنظمة "أمان أفريقيا" على رؤاهم وإسهاماتهم الهامة في هذه المناقشة.

ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة، فإن صون السلام والأمن الدوليين هو أهم مقاصد الأمم المتحدة الأربعة. وإعلان ذلك المبدأ الأساسي، أنشأ الميثاق نظاماً عالمياً للأمن الجماعي يمثل الصالح العام المشترك للبشرية. وكل دولة عضو في الأمم المتحدة وكل منطقة ومنظمة ملتزمة، وملزمة بواجب تحقيق ذلك الغرض. وهذه هي الروح التي صيغت بها الرسالة التي تبعث بها المادة 53:

"يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائماً، ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه".

منذ اعتماد الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن في عام 2017، طور الجهازان - مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي - شراكة فريدة تقوم على الأهداف المشتركة والاحترام المتبادل والملكية الأفريقية. إنها شراكة أصبحت دعامة لتعددية الأطراف في العصر الحديث.

في ذلك السياق، اختتم مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بنجاح اجتماعهما الاستشاري السنوي المشترك السابع عشر في أديس أبابا. ويشهد النجاح في عقده على الحوار المثمر والبناء القائم بين الجهازين.

في ذلك الصدد، نرحب ببيان أديس أبابا المشترك، المؤرخ 6 تشرين الأول/أكتوبر، الذي يؤكد من جديد الدور المحوري الذي يؤديه كلا الجهازين في صون السلم والأمن في أفريقيا، استناداً إلى مبادئ التكامل والتبعية وتقاسم الأعباء والمسؤوليات في مواجهة تهديدات وتحديات اليوم للسلم والأمن العالميين.

الأفريقي إلى الشمال في ليبيا - إلى إعادة النظر في الاستجابات التقليدية والمحلية والإقليمية والدولية وتكييفها من أجل معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والنزاع معالجة أفضل.

إن مداولات الاجتماع التشاوري السنوي المشترك السابع عشر بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي عقد الأسبوع الماضي في أديس أبابا، والبيان المشترك المعتمد، يعكسان فهما مشتركا للتقدم المحرز حتى الآن، فضلا عن الوعي بالتحديات الداخلية الناشئة، التي تفاقم بسبب التهديدات الخارجية.

تشكل دوامة التغييرات غير الدستورية التي وقعت مؤخرا في عدة دول أفريقية وموجة التحولات السياسية في دول أخرى مؤشرين مفزعين على ضعف الحوكمة وفشل المؤسسات غير القادرة على تلبية احتياجات السكان وتقديم الخدمات وكفالة العدالة. وينبغي مقاومة الجهود الرامية إلى التلاعب بالعمليات الديمقراطية ومحاولات تعديل وإلغاء الحدود الزمنية الدستورية لشغل المناصب والاستبعاد الاجتماعي والتمييز السياسي المستمرين وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم الاستجابة بصورة مناسبة لسوء إدارة ثروات أفريقيا من الموارد الطبيعية، وذلك باتخاذ إجراءات متجذرة في القانون ومن خلال العمليات السياسية المشروعة. وقد أظهرت التجربة بشكل مقنع أن الانقلابات العسكرية لا تأتي بالحلول. فهي لا تسفر إلا عن تفاقم المشاكل وتقديم وعود كاذبة لا تدوم طويلا بالتغيير الذي تشدد الحاجة إليه. ومما يزيد الطين بلة الآثار الشديدة الناجمة عن تغير المناخ والضغط الاقتصادي الدولية، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي جراء العدوان الروسي في أوكرانيا. ويؤدي ذلك إلى تأجيج العنف القبلي وتحمل الاقتصادات المحلية فوق طاقتها وكشف مواطن الضعف، وهو ما يعود بالنفع على الجماعات المسلحة والإرهابية والجهات الأجنبية المستغلة.

وترى ألبانيا أن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ينبغي أن يواكبها تحقيق التنمية المستدامة، وهي أمر ضروري، على نحو يسترشد بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. ويمكن لتعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية أن يؤدي دورا محوريا في منع نشوب النزاعات من خلال

المناقشات التي جرت مؤخرا بشأن الخطة الجديدة للسلام، ولا سيما من حيث صلتها بحفظ السلام؛ ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف؛ والعلاقة بين السلام والأمن وتغير المناخ يمكنها جميعا الاستفادة من بصمة وصوت أقوى للقارة الأفريقية.

إننا نؤمن إيمانا قويا بالقيمة المضافة لتلك الشراكة. فهي تمكن المنظمين من تعميق فهمهما المشترك وعملهما بشأن الأسباب الجذرية للنزاعات. يمكننا اتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة تعكس معرفة وافية بسياق النزاع، تهدف إلى إيجاد حلول دائمة ومستدامة.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على اقتناع الدول الأفريقية الثلاث الراسخ بأن التزام المجلس القوي بتمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من خلال الأنصبة المقررة للأمم المتحدة يمثل فرصة لتعزيز الشراكة بين المنظمين. ومن شأنه أن يضيف مضمونا وقوة هائلين على المبدأ الذي نعتز به - "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية".

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن قيمة الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ستتحقق في نهاية المطاف عندما تكون القارة ممثلة تمثيلا كاملا، مع المساواة في الحقوق والمسؤوليات في هذا الجهاز ذاته، من خلال إصلاحات المجلس المنشودة والمتوقعة منذ فترة طويلة.

**السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أشكر البرازيل على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم، وكذلك الممثل الخاص للأمين العام بارفيه أونانغا - أنيانغا، والسفيرة محمد والسيد ديسو على إحاطاتهم.

إن أسس الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، القائمة على الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، قد نمت من حيث النطاق والعمق على مر السنين. وهي بحاجة إلى مزيد من التعزيز.

إذ تستدعي التحديات المستمرة والمعقدة التي تواجهها القارة الأفريقية - من الساحل الغربي إلى منطقة البحيرات الكبرى والقرن

يكون أداة مفيدة جدا في الجهود الرامية إلى وضع حد للمعاناة الهائلة للمدنيين في جميع أنحاء أفريقيا - سواء كانت المعاناة الناجمة عن القتال في السودان أو أنشطة الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل وأماكن أخرى من القارة - وأن يقود أعضائه نحو تحقيق السلام والتنمية والازدهار.

**السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، والسفيرة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والسيد سولومون أيلي ديرسو، المدير الإداري لمجموعة أمان أفريقيا، على إحاطاتهم.

تضطلع المنظمات الإقليمية، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، بدور حاسم الأهمية في تحقيق السلام والأمن. وتكتسي إقامة الشراكات الاستراتيجية والتعاون الوثيق والتبادلات المنتظمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أهمية أساسية لكفالة تعددية أطراف تنسم بالكفاءة والفعالية. وأظهرت رحلة المجلس إلى أديس أبابا الطابع الحيوي للعمل الجماعي في مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام. وأود أن أبرز ثلاث نقاط.

أولاً، من الضروري التوصل إلى فهم مشترك للنزاعات وكيفية منع نشوبها والكشف المبكر عن احتمالات اندلاعها. ونشعر بالتفاؤل إزاء الزيادة التي نشهدها في اعتماد الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لنهج مشتركة فيما يتعلق بتحليل النزاعات في أفريقيا ومنع نشوبها. فلم يسبق أن كان هناك هذا العدد الكبير من التقييمات والأفرقة العاملة والمناقشات التي تهدف إلى فهم الديناميات الحالية للنزاعات في القارة. وتكتسي المعرفة العلمية أهمية كبيرة في هذا السياق. وتركز الخطة الجديدة للسلام على جهود الوقاية العالمية والإقليمية وتعزيز الدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة وتقديم الدعم لعمليات السلام الإقليمية. ومن هذا المنطلق، تؤيد سويسرا الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي يحشد التعاون عند ظهور أولى بوادر احتمال اندلاع النزاعات.

دعم قدرات الدول على كشف أولى مؤشرات إجهاضها. ويظل دعم الأمم المتحدة المستمر لمبادرة إسكات البنادق في أفريقيا حاسم الأهمية لجهود الوساطة ونزع السلاح، فضلاً عن تعزيز تمكين النساء والشباب والتتقيف في مجال السلام. وبالرغم من الصورة المتبينة بوجه عام، يجدر تسليط الضوء على مجالات التقدم. اتفاق تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بشأن الوقف الدائم للأعمال العدائية في إثيوبيا؛ واستمرار العمل مع الصومال من أجل تنفيذ أولويات بناء السلام وبناء الدولة؛ وتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة فضلاً عن عمليتي نيروبي ولواندا، كلها أمثلة جيدة وإيجابية.

ندرك أن خلافات قد دبّت بين بعض البلدان الأفريقية وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولا يساعد اتساع الفجوات بين الولايات الفعلية وتوقعات الجهات المحلية صاحبة المصلحة في ذلك الصدد. ولئن كان هناك مجال لمناقشة ضرورة التطور والانتقال من عمليات حفظ السلام التقليدية، فإننا نريد أن نحذر من الوقوع في وهم الحلول المرتجلة عن طريق استدعاء مجموعة فاغر أو غيرها من المرتزقة. فالثمن سيكون وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان والغياب التام للمساءلة والحقوق المكتسبة في استغلال الموارد الطبيعية. وكما رأينا في منطقة الساحل، فقد زادت الأعمال الإرهابية زيادة كبيرة. والحالة لا تشهد تحسناً والمزيد من المدنيين يتعرضون للأذى.

وتتوه ألبانيا بالتقدم المحرز في كفالة توفير موارد مستدامة ومرنة وقابلة للتنبؤ لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال صندوق السلام، وترحب بتخصيص مليوني دولار لكل من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشعر بالتفاؤل إزاء الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لضمان استمرارية التخطيط لعمليات دعم السلام وتنفيذها في امتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومعايير السلوك المنطبقة.

أود أن أختتم ببياني بالتأكيد على إيماننا الراسخ بأن الاتحاد الأفريقي، وهو من بين أكبر المنظمات الإقليمية في العالم، بإمكانه أن

المبادرة لأنها ستشكل خطوة حاسمة في وقت يستدعي إعادة التفكير في مستقبل عمليات السلام.

وستواصل سويسرا دعمها الطويل الأمد لمنظومة السلم والأمن الأفريقية. ونتطلع إلى الترحيب بمجلس السلم والأمن في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر 2024 تحت رئاسة سويسرا ومواصلة تعميق تبادلاتنا.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** في إطار متابعة المشاورات التي جرت بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والتي اختتمت للتو في أديس أبابا، أود أن أؤكد ثلاث نقاط.

أولا وقبل كل شيء، لا بد أن نواصل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونرحب هنا بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي للإسهام في حل النزاع في السودان ونشجعه على تنسيق عمله مع مختلف مبادرات السلام الجارية. وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، رحبنا بعقد اجتماع رباعي في أديس أبابا يوم الجمعة بشأن تنسيق مختلف المبادرات الإقليمية، وذلك بمشاركة قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الصومال، ما فتئ الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يتعاونان منذ سنوات عديدة لمحاربة حركة الشباب من خلال الاستفادة من نقاط القوة لدى كل منهما. وتسير كل تلك الإجراءات في الاتجاه الصحيح، لكن تحقيق أهدافنا يتطلب أن نذهب إلى أبعد من ذلك.

وتتعلق نقطتي الثانية بضرورة توسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال منع نشوب النزاعات. وأود هنا أن أعرض بعض الأفكار بإيجاز. وقد اتبعت فرنسا التدابير التي اتخذها الاتحاد الأفريقي ردا على التغييرات غير الدستورية الأخيرة للحكومة. وشهد مؤتمر قمته الاستثنائية في مالابو، الذي عقد في أيار/مايو 2022، رفضا قاطعا من رؤساء الدول الأفريقية لمثل هذه الخطوات، التي تهدد السلام والأمن في القارة.

ثانيا، نرحب بالمناقشة التي عقدها مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لأول مرة في الأسبوع الماضي بشأن دور الشباب في النهوض بالسلام والأمن. فنحن نشهد دلائل إيجابية على أن الشباب في جميع أنحاء العالم يطالبون بإفساح المجال السياسي أمامهم وأن يكون لهم دور أكبر في المسائل المتصلة بالسلام والأمن التي تهمهم. ولذلك، ينبغي للمجلسين أن يواصلتا تيسير تنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وقد عقدت سويسرا عدة لقاءات في أديس أبابا مع ناشطين إثيوبيين من الشباب، هما بيمينيت نيفغوسي وميلاكو هايلو، اللذين ينظمان مؤتمرات محاكاة من أجل زيادة معرفة الشباب بالاتحاد الأفريقي. وأدركنا حين شهدنا ما يتمتعان به من طاقة واستعداد للمشاركة أن الشباب الأفريقي هو المحرك الحقيقي للتنمية القارة. ويجب علينا جميعا أن نكفل سماع أصواتهم وتمكينهم من أداء دورهم على أفضل وجه ممكن.

ثالثا، إن مهام عمليات حفظ السلام تتطور هي الأخرى في هذا العالم المتغير، لكنها تظل أداة أساسية لدى مجلس الأمن من أجل تحقيق السلام والأمن. وإذا أُريد لبعثات السلام أن تقي بولاياتها، فإنها يجب أن تكون قادرة على الاعتماد على تمويل مستدام ومرن وقابل للتنبؤ. وينطبق ذلك أيضا على البعثات الإقليمية التي يأذن بها مجلس الأمن. ويضطلع الاتحاد الأفريقي بدور حيوي في إدارة التحديات الأمنية الحالية والناشئة في القارة. وما فتئت سويسرا تدعم الاتحاد الأفريقي في قيامه بذلك الدور. ولذلك، شاركنا في تقديم مشروع القرار الذي اقترحه الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن في عام 2018. وننوه بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي بشأن الإطار المعياري لعمليات دعم السلام وصندوق السلام وتوفير الدعم اللوجستي للبعثات. ونؤكد أهمية متطلبات العناية الواجبة التي تشترطها الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونرحب اليوم بمبادرة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس التي تؤيد قرار مجلس الأمن الذي يهدف إلى تمويل عمليات السلام التي تقودها أفريقيا. وتقف سويسرا على أهبة الاستعداد للإسهام بشكل بناء في تلك



والمراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والسيد ديسو على إحاطاتهم.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أساسي لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في جعل القارة أكثر حرية وأماناً وازدهاراً واخضراراً وصحة. ويسرني أننا أظهرنا التزامنا المشترك من خلال الاتفاق على بيان في اجتماع الأسبوع الماضي بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن في أديس أبابا.

أريد أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط حول الشراكة.

أولاً، في أعقاب تسعة انقلابات في القارة منذ عام 2020، أصبحت الجهود المبذولة لمعالجة هذه الآفة وأسبابها الأساسية حاسمة الأهمية. وكان الإجراء الحاسم الذي اتخذته مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد هاماً. وأؤكد مجدداً دعم المملكة المتحدة للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لإجراء حوار سياسي شامل وعودة سلمية إلى الحكم الدستوري. ونتطلع إلى تعميق ذلك الحوار، بما في ذلك استكشاف إمكانات الخطة الجديدة للسلم، كما أوضح ممثل موزامبيق في وقت سابق بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن.

ثانياً، التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية والشركاء الدوليين أمر حاسم لإنهاء النزاع وتعزيز الاستقرار. ولهذا السبب أيدت المملكة المتحدة منذ وقت طويل التمثيل الأفريقي الدائم في مجلس الأمن. ولهذا السبب نتطلع إلى العمل مع الزملاء في المجلس بشأن مشروع قرار إداري بشأن تمويل الأمم المتحدة للبعثات التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء احتمال انتشار الإرهاب في منطقة الساحل إلى الدول الساحلية في غرب أفريقيا. ونعرب أيضاً عن دعمنا الحازم للجهود الرامية إلى معالجة ذلك، ولا سيما الحلول التي تقودها المنطقة، مثل مبادرة أكرا. وما زلنا ملتزمين بالخفض التدريجي المستدام الحالي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، ونشكر مفوضية الاتحاد الأفريقي والبلدان

وثمة مسألة أخرى تتعلق بنقص تمويل الاقتصادات الأفريقية، بما في ذلك من أجل معالجة آثار تغير المناخ. وما فتئت فرنسا تشارك مشاركة مجدية في معالجة هذه المسألة في السنوات الأخيرة، كما يتضح من مؤتمر قمة باريس من أجل ميثاق تمويل عالمي جديد، الذي عقد في حزيران/يونيه، مع ضمان التنسيق الوثيق بين جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وفرنسا. وترحب فرنسا بالتقدم المحرز في الجمع بين خبراء المناخ والأمن والمنظمات الإقليمية لتعزيز قدرات الإنذار المبكر في المناطق الشديدة الخطورة. ونشجع الأمم المتحدة على تعزيز روابطها مع الاتحاد الأفريقي في ذلك المجال الهام بغية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

ورسالتني الثالثة والأخيرة هي أن فرنسا تؤيد تأييداً تاماً اعتماد مشروع قرار بشأن التمويل المستدام لعمليات حفظ السلام الأفريقية. وما فتئت فرنسا تؤيد مبدأ تمويل عمليات حفظ السلام الأفريقية من خلال المساهمات الإلزامية، وهي على استعداد اليوم للالتزام بالتفاوض على نص مع البلدان الأفريقية. ويجب أن يمكن هذا القرار من إعادة تأكيد القيمة المضافة لعمليات حفظ السلام الأفريقية التي يقودها جنود أفارقة وتعزيز ملكية القارة لهذه العمليات من خلال الدعم المالي، الذي أعاد تأكيده مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 23 أيلول/سبتمبر. كما يجب أن يمكننا هذا القرار من التحرك نحو آلية للتخطيط واتخاذ القرار وتقييم الجهود التي لا يزال يتعين بذلها فيما يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وسلوك القوات وانضباطها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل الذي قام به الاتحاد الأفريقي في الأشهر الأخيرة، والذي مكن من اعتماد إطار الاتحاد الأفريقي للامتثال والمساءلة، بدعم من الأمم المتحدة وبفضل التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي. وأرحب بذلك الالتزام المشترك بتعزيز عمليات حفظ السلام الأفريقية.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):  
أشارك المتكلمين الآخرين في شكر الممثل الخاص للأمين العام،



الأفريقي. وأسفرت المشاورات عن مجموعة من الأفكار والتوصيات الجديدة التي تعطي زخماً جديداً للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ولدى التصدي للتحديات العالمية المعقدة والمتشابكة، يجب على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى في أفريقيا أن تعزز تضامنها وتعاونها وأن تبني شراكة قوية.

أولاً، يجب أن نبني شراكة على قدم المساواة، في ظل الاحترام والتفاهم المتبادلين. وفي السنوات الأخيرة، شارك الاتحاد الأفريقي وجميع المنظمات دون الإقليمية بنشاط في التصدي لتحديات السلام والأمن وتعزيز نهج إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. وفي الجزء الشمالي من موزامبيق، ومن خلال العمليات المشتركة، قضت القوات الحكومية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على القوى الإرهابية المحلية واستعادت السلام والاستقرار. وقد ركز الاتحاد الأفريقي وعمليات حفظ السلام دون الإقليمية على العمليات الفعالة والعملية وحققت نتائج ملحوظة معترف بها على نطاق واسع. وفي مواجهة التحديات العالمية والإقليمية، ينبغي للمجلس أن يواصل دعم الاتحاد الأفريقي في الاستفادة من مزاياه وتوسيع دوره. وينبغي أن تسترشد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالممارسات المفيدة للاتحاد الأفريقي، وأن تتكيف مع الحالة المتغيرة في الميدان، وأن تؤدي دورها، حسب الاقتضاء. وتتمتع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بعلاقة تعاون متساوية، وبالتالي لا يوجد تسلسل هرمي من حيث القيادة أو التوجيه. فينبغي ألا يفرض ما يسمى بالمعايير على أفريقيا باسم الأمم المتحدة، فهذه الممارسة تتطوي على تدخل في الشؤون الداخلية لأفريقيا إلى التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

ثانياً، يجب علينا أن نبني شراكة دعم متبادل ومسؤولية مشتركة. إن الأثر السلبي لإرث الاستعمار والهيمنة الطويل الأمد على السلام والاستقرار في أفريقيا لم ينته بعد، حيث أن الأزمات العالمية والنزاعات الجيوسياسية تلحق المزيد من الضرر بأفريقيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية لصون السلام والاستقرار في أفريقيا. وينبغي للأمم المتحدة أن تركز على الاستجابة لشواغل الاتحاد الأفريقي، بينما ينبغي لبعض البلدان المتقدمة أن تتحمل مسؤولية أكبر فيما يتعلق بتسوية

المساهمة بقوات على عملهم الدؤوب في دعم أمن الصومال. ومنذ عام 2022، قدمنا المزيد من التمويل بقيمة 60 مليون دولار، وسنساهم مرة أخرى هذا العام. ونؤيد أيضاً استجابة منسقة بقيادة أفريقية للأزمة في السودان تسخر دوراً داعماً للأمم المتحدة.

ثالثاً، أرحب بالتنفيذ المستمر لإطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومبادرة إسكات البنادق في أفريقيا. ومن أجل تحقيق رؤيتها المشتركة للتنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والمستدامة، يجب علينا زيادة التعاون الدولي. والتعاون أساسي في التصدي للتحديات الإنسانية في القارة، مثل انعدام الأمن الغذائي، حيث يعاني أكثر من 160 مليون شخص في أفريقيا من الضعف الشديد. وفي الشهر المقبل، سنتشارك مع الصومال والإمارات العربية المتحدة في استضافة مؤتمر قمة عالمي معني بالأمن الغذائي، يجمع الخبرات الدولية لتحفيز العمل لمنع انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وإنقاذ الأرواح.

وننتطلع إلى تطوير وتعميق التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة سعياً إلى تحقيق أهدافنا المشتركة.

**السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر الممثل الخاص أوناغا - أنيانغا والسفيرة محمد على إحاطتيهما. ولقد استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي قدمها السيد ديرسو.

في السنوات الأخيرة، ظل الاتحاد الأفريقي، بوصفه نصيراً لتعددية الأطراف والتضامن فيما بين البلدان النامية، يقود البلدان الأفريقية إلى الأمام على طريق التنمية والتنشيط والتكامل. ونرحب بتعزيز الجهود الرامية إلى توسيع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد انضم الاتحاد الأفريقي رسمياً إلى مجموعة العشرين، وعقد أول قمة للمناخ في أفريقيا، وانضمت إثيوبيا ومصر إلى آلية التعاون لمجموعة البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وكل ذلك يشهد على تنامي نفوذ أفريقيا على الصعيد العالمي، باعتبارها قطباً مهماً في العالم.

وفي الأسبوع الماضي، زار أعضاء مجلس الأمن أنيس أبابا، حيث عقد مشاوراته السنوية مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد

التصنيع والتحديث والتنمية المستدامة. ففي نيجيريا، بدأ ميناء ليكي البحري، الذي شيدته شركة صينية، عملياته رسمياً، مسيراً قنوات الشحن المحلية ومؤدياً إلى إيجاد مئات الآلاف من فرص العمل. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجري الإسراع في بناء خطوط محطة كينسوكا الفرعية لنقل الكهرباء تحت الأرض، ومن المتوقع أن تعالج المحطة الفرعية النقص في الطاقة في منطقة النقل المحلية. وفي أكثر من 10 بلدان، بما في ذلك غانا وجيبوتي، تقوم حلقة عمل لوبان بتدريب وتنمية عدد كبير من الشباب الموهوبين في المجتمعات المحلية، ما يعود بالفائدة على التنمية المحلية. وفي العاصمة الإثيوبية، اكتملت رسمياً المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، التي بنيت بمساعدة الصين، وهي تقدم الآن مساهمات جديدة للوقاية من الأمراض ومكافحتها في أفريقيا وحماية الصحة العامة في أفريقيا.

وقد أعلن الرئيس شي جين بينغ، أثناء حضوره حوار القيادة الصينية الأفريقية في جنوب أفريقيا في آب/أغسطس، عن ثلاث مبادرات، هي مبادرة التصنيع الأفريقية وبرنامج التحديث الزراعي وبرنامج التعاون في مجال تنمية المواهب، الأمر الذي سيعطي زخماً إضافياً لعمليات التكامل والتحديث في أفريقيا. وفي العام القادم، ستستضيف الصين دورة جديدة لمندتي التعاون بين الصين وأفريقيا، وستعتمد الفرصة لمواصلة الاضطلاع بدور نشط في تحقيق التنمية السلمية في أفريقيا وزيادة التعاون الدولي مع أفريقيا.

**السيدة إيفستينغينا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية):** نشكر السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، والسيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، وممثل المجتمع المدني على إحاطاتهم.

ونود أن نشدد على كلمات مقدمي إحاطاتنا فيما يتعلق بالحاجة ذات الأولوية إلى البحث عن حلول سياسية. ويرحب الاتحاد الروسي بتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا. واليوم، يتطور ذلك التعاون بشكل حقيقي على جميع المستويات. فالمنظمتان كلتاهما تعقدان مؤتمرات

ديونها التاريخية في أقرب وقت ممكن بدلاً من تحويل اللوم أو ببساطة عدم القيام بأي شيء.

وقد كرست البلدان الأفريقية نفسها لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، وتحقيقاً لتلك الغاية، دعت المجتمع الدولي إلى توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به. وينبغي للمانحين من البلدان المتقدمة تقليدياً أن يحافظوا على مستوى دعمهم المرتفع، وينبغي للأمم المتحدة أن تضغط من أجل إحراز تقدم كبير في حل المسائل ذات الصلة من دون تأخير. فجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجنوب السودان ومنطقة الساحل تعاني من نقص كبير في التمويل من حيث العمليات الإنسانية. ولذلك، ينبغي للأطراف المعنية أن تفي بالتزاماتها الإنسانية في الوقت المناسب وبطريقة كاملة. وقد طالب الزعماء الأفارقة بشكل جماعي البلدان المتقدمة، في أول مؤتمر قمة بشأن المناخ في أفريقيا، بالوفاء بالتزاماتها بتمويل المناخ، التي أخرت 14 عاماً. وللمجلس دور يؤديه في الحث على ترجمة الالتزامات السياسية تجاه أفريقيا على نحو فعال إلى إجراءات ملموسة.

ثالثاً، من الضروري بناء شراكة تركز على الأساسيات التي تركز على الأمد البعيد. وفي الوقت الحاضر، فإن تعقيد واستعصاء المسائل الساخنة في القرن الأفريقي والاضطرابات السياسية المتكررة في غرب أفريقيا وبلدان الساحل وتقشي أعمال العنف والأنشطة الإرهابية في منطقتي البحيرات الكبرى وبحيرة تشاد، كل ذلك عوامل أسهمت في نشوء حالة من النزاعات المتكررة التي تستحق أن ننظر فيها بعمق. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان المعنية على تعزيز بناء القدرات في مجالات مثل الإدارة الحكومية وإصلاح قطاع الأمن والتنمية المستدامة وتنمية الموارد البشرية. ويجب على الأمم المتحدة تقديم دعم قوي لتنفيذ أفريقيا خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبذل المزيد من الجهد للقضاء على الفقر وضمان الأمن الغذائي وتعزيز تطوير البنية التحتية وزيادة فرص العمل.

وقد دعمت الصين، منذ البداية، بناء قدرات أفريقيا، وهو عنصر هام في تعاونها مع أفريقيا وهي ملتزمة بمساعدة أفريقيا على تحقيق

الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الصومال. ونشير كذلك إلى الدور الهام للمنظمات دون الإقليمية في تعزيز السلم والأمن الإقليميين. وفي الوقت نفسه، نذكر بأن هناك، وللأسف، أمثلة كثيرة على تهميش جهود الوساطة الأفريقية أو عرقلتها عمداً من قبل أطراف خارجية. وبدا أنه كان ينبغي لتجربة ليبيا في عام 2011 أن تعلمنا الكثير، لكننا ما زلنا نرى أمثلة مماثلة اليوم.

وقد أُحرز تقدم كبير في كفالة تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام وممن لعمليات دعم السلام الأفريقية في القارة. وفي هذا الصدد، كانت الورقة التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي بتوافق الآراء في شباط/فبراير نقطة تحول، وكذلك تقرير الأمين العام الصادر في نهاية نيسان/أبريل. ويؤيد الاتحاد الروسي موقف البلدان الأفريقية بشأن ضرورة اعتماد تدابير فعالة لتحقيق تلك الغاية. ونعتبر الحالة التي يعتمد فيها السلام والأمن في أفريقيا على مساعدة غير منتظمة من دول ومنظمات معينة أمراً غير طبيعي. وقد قدمت الأمم المتحدة بالفعل مراراً وتكراراً الدعم المادي والمالي للجهود الأفريقية في مجال السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال استخدام الأنصبة المقررة من الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، نشيد بالقرارات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي للاستفادة من موارد صندوق السلام وصندوق الطوارئ لحل عدد من الأزمات. تؤكد تلك الخطوة - لا بالأقوال، بل بالأفعال - مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

ونحن على استعداد لمواصلة مناقشة المقترحات الحالية لعملية مستقبلية محتملة للتخطيط واتخاذ القرارات المشتركة بشأن بعثات حفظ السلام الأفريقية في أفريقيا، بما في ذلك نماذج تمويل أكثر قابلية للتطبيق، في سياق عملية المفاوضات المقبلة بشأن مشروع قرار متخصص لمجلس الأمن في المستقبل.

وأود أيضاً أن أشدد على أن مفتاح نجاح الجهود الإقليمية هو تضامن البلدان الأفريقية في تقييم الحلول السياسية للمشاكل والتهديدات، فضلاً عن استعدادها لتحمل المخاطر في معالجة تلك المشاكل وإنشاء نظم فعالة للقيادة والسيطرة.

منتظمة، ويقدم الممثلون الخاصون والمبعوثون الخاصون إحاطات إلى الهيئات الرئيسية. ويعقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعات مشتركة سنوياً. وقد عقدت أحدث جولة من تلك الاجتماعات الأسبوع الماضي في أديس أبابا. إننا نرحب بالزيارة التاريخية الأولى التي يقوم بها الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا إلى العاصمة الإثيوبية. وقد أتاحت لنا المناقشات التي أجريت فرصة لتعميق فهمنا للمشاكل المستمرة في أفريقيا وللنتائج التي تحققت في إنشاء الهيكل الأفريقي للسلام والأمن. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن إمكانية التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لم تطلق بالكامل بعد. ونشاط الاتحاد الأفريقي تطلعه إلى جعل الحوار بين مجلسي المنظمين أكثر موضوعية وحيوية، فضلاً عن مواءمة جدول أعمالهما مع المسائل التي تعاني منها أفريقيا.

وفي الوقت نفسه، نتفق مع تقرير الأمين العام (S/2023/629) على أن الحالة في العديد من مناطق أفريقيا لا تزال شديدة التقلب. ففي عدد من البلدان، هناك أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية حادة ومستمرة. وقد حدت مجموعات المشاكل المنهجية التقليدية من تحقيق السلام والأمن المستدامين وفاقمت التحديات الجديدة. وتظل النزاعات بين الدول وبين المجموعات الإثنية من دون حل، ولا يزال العديد من المنظمات الإرهابية نشطاً للغاية، بما في ذلك تنظيم داعش والقاعدة وبوكو حرام وحركة الشباب. وتواجه السلطات المحلية ضعف مؤسسات حكم الدولة وعدم استقرارها ومحدودية القدرة العسكرية للقوات المسلحة الوطنية وأجهزة إنفاذ القانون. ولذلك، فإن السلطات المحلية غير قادرة على توفير الأمن والاستقرار الداخليين. وما يزيد الوضع تعقيداً قيود الجزاءات الانفرادية غير المشروعة التي لا تزال قائمة في بعض الدول الأفريقية، الأمر الذي يقوض الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للسكان.

ونلاحظ أنه تم تحقيق تقدم في التغلب على بعض الأزمات. فقد اضطلعت جهود الاتحاد الأفريقي بدور رئيسي، وعلى الأخص في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 عندما تم التوصل، بدعم منه، إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية في شمال إثيوبيا وكان هناك عمل مشترك بين

شراكتهما الاستراتيجية للتصدي للتحديات المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا، وأنهما يبذلان جهوداً متواصلة لتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات لتحقيق الأهداف المشتركة. وتمكنت أيضاً من أن أراقب العمل الهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وتلقيت معلومات قيمة من رئيسه، السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، والمبعوثة الخاصة للأمن العام للقرن الأفريقي، السيدة حنا تيتيه.

وكما قلت في زيارتي إلى أديس أبابا، فإن إكودور والاتحاد الأفريقي يتشاطران أولويات مثل الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وفي ذلك الصدد، نشيد بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي، ولا سيما تنفيذ الإطار القاري للشباب والسلام والأمن، وتعيين مبعوث للشباب وخمسة من السفراء الأفريقيين الشباب للسلام - واحد لكل منطقة من مناطق القارة الأفريقية، وإنشاء برنامج الشباب من أجل السلام في أفريقيا، وإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار في الاتحاد الأفريقي من خلال مجلس استشاري ذي ميزانية وولاية محددين. ونعتقد أنه ينبغي نشر تلك الممارسات الجيدة وتشاطرها مع المنظمات الإقليمية الأخرى والأمم المتحدة والشركاء الاستراتيجيين الآخرين، بغية تعميم مبادئ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

ونحن مقتنعون أيضاً بأن جهودنا لتعزيز التعاون بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن يمكن أن تستلهم من الوحدة التي أظهرها بانتظام ثلاثة أعضاء أفارقة في مجلس الأمن والتزاماتهم السياسية المتماكة، كما أكدت موزامبيق هذا الصباح.

وتشكل الدعوات الموجهة إلى كبار المسؤولين في الاتحاد الأفريقي لتقديم إحاطات إلى مجلس الأمن فرصاً رئيسية للحصول على منظورات إقليمية ودون إقليمية مباشرة بشأن المسائل التي تؤثر على القارة، وينبغي أن تكون أكثر تواتراً. وهناك أيضاً حاجة إلى تنشيط الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها وتحسينه باستمرار بوصفه آلية للتباحث بانتظام بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وفيما يتعلق بالتمويل، وبغض النظر عن الطرائق الملائمة للحالة والتي تجري مناقشتها اليوم، فإن الاستقلال من حيث موارد الدول الأفريقية هو وحده الذي سيجلب لبلدان القارة حيزاً حقيقياً لاتخاذ قراراتها السياسية بشأن كيفية التصدي للتهديدات. وهذا طريق طويل وصعب، ولكنه بالتأكيد الهدف الاستراتيجي لأصدقائنا الأفارقة من أجل التغلب على عواقب الماضي الاستعماري وممارسات الاستعمار الجديد المعاصرة.

يقدم الاتحاد الروسي دعماً متعدد الأوجه لجهود حفظ السلام الأفريقية في القارة، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال تدريب الأفراد العسكريين وموظفي إنفاذ القانون الأفارقة في مؤسسات التعليم العالي الروسية. وننوه بتدريب حفظة السلام، بمن فيهم حفظة السلام الأفارقة، في معهد عموم روسيا للتدريب المتقدم التابع لوزارة الداخلية في الاتحاد الروسي، الذي صادقت عليه الأمم المتحدة، وكذلك في مركز التدريب العسكري للقوات البرية، وهو جزء من وزارة الدفاع الروسية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً استعداد الاتحاد الروسي لمواصلة التعاون مع شركائه الأفارقة على قدم المساواة والتركيز على تعزيز قدراتهم وفقاً لنتائج مؤتمري القمة الروسي - الأفريقي في سوتشي وسانت بطرسبرغ.

**السيد بيريس لوس (إكودور) (تكلم بالإسبانية):** أعرب عن امتناني للإحاطات التي قدمت هذا الصباح بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا.

وكما قلنا من قبل، ترى إكودور أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يتجاوز ما ورد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بشأن الترتيبات الإقليمية ولا غنى عنه لدعم الركائز الأساسية الثلاث لهذه المنظمة: صون السلام والأمن الدوليين، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة.

وفي الأسبوع الماضي تحديداً، تشرفت بالمشاركة في زيارة المجلس إلى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وتمكنت من أن أرى كيف عزز مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن

التزامنا بالعمل مع الشركاء الأفارقة، بمن فيهم القادة المحليون والمجتمع المدني والهيئات الإقليمية والحكومات لدعم المؤسسات الديمقراطية. ونعرب عن تقديرنا ودعمنا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في قيادة الجهود الرامية إلى التوصل لحل يحافظ على النظام الدستوري في النيجر.

وفي مالي، نشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد العنف الذي ترافق مع خفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتقع على عاتق مالي مسؤولية دعم الانسحاب الآمن والمنظم للبعثة من خلال التعاون الكامل مع الأمم المتحدة وإعطاء الأولوية لسلامة حفظة السلام وأمنهم. كما نحث الأمم المتحدة بقوة على إعطاء الأولوية لإزالة المعدات والذخائر الفتاكة والتخلص منها، والتي إذا استولت عليها جهات فاعلة آتمة، لن تؤدي إلا إلى زيادة زعزعة استقرار البلد والمنطقة.

وبالانتقال إلى السودان، تتضمن الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والشركاء في دعوة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى إنهاء القتال فوراً والتقيّد بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني واحترام حقوق الإنسان والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. لقد حان الوقت لأن يقف المجتمع الدولي مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة (إيغاد) لزيادة الضغط على الطرفين المتحاربين. ويجب أن يكون مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء أكثر نشاطاً في دعم مطالب الاتحاد الأفريقي والإيغاد بوقف إطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية والعودة إلى الانتقال الديمقراطي. ونأمل أن نرى المزيد من التعاون بشأن مسألة السودان بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجلس الأمن.

لا تزال عمليات السلام الإقليمية إحدى أهم الأدوات التي يمتلكها المجتمع الدولي للتصدي للآزمات الجديدة والناشئة، وتواصل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال تقديم إسهام كبير في جعل الصومال أكثر استقراراً وأماناً. وفي الوقت نفسه، يعوق الافتقار إلى

إن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة شريكان طبيعيين، توحدهما القيم والمبادئ والأهداف المشتركة. لذلك ستكسب الأمم المتحدة ودولها الأعضاء الكثير من التعاون والتنسيق والمشاوَرات مع الاتحاد الأفريقي. وكلما كانت علاقتنا أقوى، تمكنا من زيادة فعالية جهودنا على أرض الواقع، الآن وفي المستقبل.

**السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر مقدمي الإحاطات لنا، الممثل الخاص للأمين العام بارفيه أونانغا - أنيانغا، والسفيرة فاطمة كياري محمد، والسيد سولومون أيلي ديرسو على آرائهم الثاقبة بشأن كيفية تعزيز وتحسين التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

إن الولايات المتحدة تشاطر الأمين العام تقييمه بأن الشراكات القوية بين هيئتنا مهمة للتصدي للتحديات العالمية والإقليمية الناشئة عن تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة، والنزاع، والعنف والإرهاب. ويشمل ذلك توصية الأمين العام بأن المؤسسات المالية الدولية يجب أن تتطور للنهوض بمهمتها الأساسية المتمثلة في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، مع إعادة تركيز الجهود أيضاً على التحديات عبر الوطنية.

اتخذت إدارة بايدن - هاريس خطوات كبيرة لزيادة تمويل البنك الدولي وتوسيع نطاق الموارد للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وسيساعد ذلك على تعزيز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي بشكل أفضل للتحديات المترابطة مثل تغير المناخ والهشاشة.

ونشيد بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، فضلاً عن الشركاء الآخرين، دعماً لمنع نشوب النزاعات وجهود الوساطة. ونرحب كذلك بالجهود الرامية إلى إشراك النساء والشباب والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في عمليات تسوية النزاعات وبناء السلام، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2023/629).

وتشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ إزاء اتجاه التراجع الديمقراطي مؤخراً في غرب أفريقيا وفي أجزاء أخرى من القارة. ونؤكد من جديد



ونحن ملتزمون، جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي، بتمكين المرأة ونواصل الدعوة إلى مشاركتها الكاملة والمتساوية والهادفة والأمنة. ولا يقل عن ذلك أهمية إشراك الشباب وتمكينهم. ونرحب بالأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا. ومن الأمثلة الهامة على التضامن عبر الإقليمي بعثات التضامن التي تقوم بها قيادات نسائية أفريقية من منطقة البحيرات الكبرى في سياق السودان، فضلاً عن إنشاء "غرفة عمليات المرأة" لرصد المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات الكينية.

وتؤيد مالطة منهاج عمل أفريقيا المعني بالأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة. ونرحب بوضع برنامج لحماية الأطفال في إطار إدارة السلم والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي، وهو البرنامج الذي تدعمه الأمم المتحدة. واستناداً إلى الخطة الاستراتيجية للسنوات الثلاث لإدماج حماية الطفل، نتطلع إلى تنفيذ سياستين محوريّتين، بشأن حماية الطفل في عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، وبشأن تعميم مراعاة حماية الطفل في منظومة السلم والأمن الأفريقية. وبما أن أفريقيا لا تزال واحدة من أكثر القارات تضرراً من آثار تغير المناخ، فإننا نشعر أيضاً بالتفاؤل إزاء الاعتراف المتزايد بالحاجة الواضحة إلى إعداد استجابة سياساتية قوية ومنسقة. ونرحب باستراتيجية الاتحاد الأفريقي وخطة عمله العشرية بشأن تغير المناخ والتنمية القادرة على الصمود، والتي ترسي أساساً للعمل المناخي على مستوى القارة.

عززت الاجتماعات التشاورية السنوية بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تعاوننا إلى حد كبير على مر السنين. وزادت مساعيها المشتركة في أديس أبابا في الأسبوع الماضي من تعزيز التنسيق بين الهيئتين، بما في ذلك بشأن الجوانب المتعلقة بأساليب العمل. ويوفر لنا الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، بصيغته الحالية، إطاراً ملائماً للمضي قدماً في مجال السلام والأمن. وندعو إلى استمرار الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والتي ستمكن الاتحاد الأفريقي من تولي زمام جهود حفظ السلام في القارة الأفريقية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، سيكلف مجلس الأمن قريباً باتخاذ قرار من أجل توفير تمويل مستدام ومرن يمكن

التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به الوفاء بولاياتها، مما يحد من قدرة هذه البعثات على الوفاء بوعدها. ولهذا السبب، تلتزم الولايات المتحدة بإيجاد طريقة في إطار المعايير المناسبة لاستخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة من أجل التمويل الجزئي لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي يأذن بها مجلس الأمن. وينبغي أن يحدد هذا الترتيب أدوار كل من الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن والجمعية العامة والأمانة العامة في دعم ترتيب تمويل الاتحاد الأفريقي. ومن شأن ذلك أن يكرس الالتزامات والمسؤوليات المتعلقة بحقوق الإنسان وأن يعين عناصر محددة لتقاسم الأعباء المالية. ونرحب بفرص كهذه لمواصلة مناقشة تعاوننا ومسارات المضي قدماً. وستواصل الولايات المتحدة دعم التعاون الوثيق للنهوض بالسلام والأمن في أفريقيا بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية.

**السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر مقدمي

الإحاطات على ملاحظاتهم المتبصرة.

تؤمن مالطة إيماناً راسخاً بأن الشراكات القوية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لا غنى عنها لتعددية الأطراف الفعالة. ونشيد بالشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في العمل بشكل متضافر بشأن الوساطة ومنع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام. فتلك المساعي تجسد مفهوم تعددية الأطراف القائمة على الترابط والذي نتطلع جميعاً إلى تحقيقه. ويجب أن نقر بأنه ثبت أن الاستجابات التقليدية، حتى وإن كانت منسقة، لا تكون كافية في الغالب. ولا نزال ثابتين في إيماننا بأن التقيد بالمبادئ الدستورية أمر أساسي، حتى في الحالات الصعبة التي تجد فيها الديمقراطيات الوليدة صعوبة في التعامل مع مسائل مثل الفقر والإرهاب وضعف المؤسسات. وفي منطقة الساحل على وجه الخصوص، عمقنا تعاوننا للدعوة إلى عودة سريعة وفي الموعد المقرر إلى الحكم الدستوري بما يتماشى مع الجداول الزمنية التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.



ونشر عمليات لدعم السلام في أفريقيا. والجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي للاضطلاع بدور أكثر بروزا على الصعيد الإقليمي جديرة بالثناء وينبغي تشجيعها. إن إدماج الأصوات والمنظورات الإقليمية أمر حاسم الأهمية لصون السلام والأمن الدوليين. وبدون المشاركة الإقليمية، من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن تتجح جهود الأمم المتحدة وحدها.

والصومال مثال بارز على القيمة الجوهرية للشراكات التي تواصل فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء الثنائيون المشاركة البناءة مع حكومة الصومال الاتحادية من أجل تنفيذ أولوياتها المتعلقة ببناء الدولة. وبينما يواصل الاتحاد الأفريقي تعميق نطاق مشاركته وتوسيع شراكاته، من مصلحة مجلس الأمن أن يدعم التزامات الاتحاد الأفريقي بالسلام والأمن الدوليين وكقضية تتماشى مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

ثانيا، ينبغي تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ولا ينبغي أن يكون مجرد خانة لوضع علامة عليها كل عام. وبدلاً من ذلك، يجب أن يكون حواراً مستمراً لا يتناول المسائل المتعلقة بأفريقيا فحسب، بل أيضاً بنود جدول الأعمال العالمية، المواضيعية والقطرية على حد سواء، التي يمكن أن تثري فيها المنظورات الأفريقية مناقشاتها. كما ينبغي أن يشمل المزيد من التوصلات المنتظمة مع مسؤولين رفيعي المستوى من مفوضية الاتحاد الأفريقي. وبينما تضطلع المنظمات دون الإقليمية بأدوار أكثر بروزاً لحفظ السلام في القارة الأفريقية، يجب أن تصبح هذه المنظمات شركاء حقيقيين. كما أن تبادل المعلومات ذات الصلة والتقييمات التشغيلية يمكن أن يسهم أيضاً في وضع المجلسين كليهما لاستجابات فعالة. وفي سياق عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي أذن بها مجلس الأمن، نسلم بأن عدم وجود موارد مرنة يمكن التنبؤ بها ومستدامة يحول دون وفاء الاتحاد الأفريقي بولايته في مجال السلام والأمن.

ويقر البيان المشترك الصادر عن الاجتماع التشاوري السنوي المشترك لهذا العام أيضاً بالتحديات المالية المستمرة التي تواجه

التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وعلى نحو ما نوقش في أديس أبابا، لدينا فرصة فريدة لإحراز تقدم والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة.

في الختام، تتشاطر الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مصالح وشواغل مشتركة متعددة. وينبغي لنا أن نستفيد من أكثرها إلحاحاً لتنشيط جهودنا المشتركة. ويمكننا بشكل جماعي ضخ زخم جديد في التفاعلات بين الهيئتين وإكسابها مضموناً جديداً، بما يعود بالنفع على مصداقيتنا وازدهار الأجيال المقبلة.

**السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):**

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للبرازيل على عقد جلسة اليوم وكذلك على قيامها، مع موزمبيق، بقيادة بعثة المجلس الأخيرة إلى أديس أبابا لحضور الاجتماع الاستشاري السنوي المشترك بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وقد رحبْتُ باعتماد البيان المشترك بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في تلك المناسبة. وأود كذلك أن أشكر الممثل الخاص ببارفيه أونانغا - أنيانغا والسفيرة فاطمة خياري محمد على ملاحظتهما المتبصرة، وكذلك السيد سولومون أيلي ديرسو على إسهاماته.

شهدنا في السنوات الأخيرة تطورات هامة في العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وكذلك في مواطن قوة كل من المنظمتين. ويشمل ذلك الإطار المشترك لعام 2017 لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وببشر النقارب المتزايد ووحدة الهدف والعلاقة القائمة على التفاهم بجلب فوائد أكبر. واليوم، أود أن أدلي بثلاث نقاط بشأن كيفية زيادة تعزيز الشراكة الدائمة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

أولاً، ينبغي أن نواصل استخلاص الدروس من النجاحات التي حققتها المنظمات الإقليمية. فعلى مدى العقد الماضي، أظهر الاتحاد الأفريقي بشكل متزايد الإرادة السياسية والالتزام اللازمين للتصدي للتحديات الأمنية، بما في ذلك من خلال الدبلوماسية الوقائية

كبير في عمل مجلس الأمن. وقد أتاح لنا الاجتماع التشاوري السنوي المشترك فرصة لاستكشاف كيفية التصدي بشكل مشترك للمسائل الملحة ذات الاهتمام المشترك. والاعتماد السريع للبيان المشترك دليل على تضامنا وتقاهما المشترك في إطار مجموعة مشتركة من الأهداف. وكما أبرزنا جميعا في ذلك الاجتماع واليوم، فإن المطالبة بشراكة قوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تتزايد بغية التصدي للتحديات التي تواجهها أفريقيا بمزيد من الفعالية. والتشاور الوثيق مطلوب بين الجهازين عبر كامل نطاق النزاعات. ولذلك، من المهم زيادة التركيز على جهود المنع لضمان ذلك، على النحو المقترح في الخطة الجديدة للسلام. ونرحب بالاتصالات المنتظمة على المستوى التقني بين الأمانتين بشأن الملفات القطرية والمواضيعية، بما في ذلك عملية استكشاف الآفاق لمنع نشوب النزاعات.

ويشكل الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها نافذة على جهودنا التنسيقية الوثيقة مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وينبغي أن يكون منبرا لمتابعة فهمنا المشترك الوارد في البيان المشترك، بما في ذلك أساليب العمل. ومن شأن التنسيق الشهري الأكثر تنظيما بين رئيس مجلس الأمن ورئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أن يسهم إسهاما كبيرا في تيسير المزيد من الحوار والتعاون بين المجلسين. واليابان على استعداد للإسهام في بلورة تلك النقطة باستكمال الوثائق ذات الصلة.

ونقدر مبادرات السلام الإقليمية التي تتطوي على شعور قوي بامتلاك زمام الأمور لمنع نشوب النزاعات في القارة الأفريقية والوساطة فيها وتسويتها. وينبغي أن يكون الفهم الجيد للظروف الفريدة لكل حالة في أفريقيا والنهج الذي يتم صياغته وفقا لذلك ميزة نسبية للاتحاد الأفريقي وعمليات دعم السلام الخاصة به.

وفي الأسبوع الماضي، أكدنا مرة أخرى على أهمية التمويل الذي يمكن التنبؤ به والمستدام والمرن لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي من خلال مساهمات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وتمشيا مع البيان، نعتقد أن من المهم أن ينظر مجلس الأمن في كيفية تعزيز إمكانية التنبؤ بتمويل عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بإذن من مجلس الأمن وبموجب سلطته واستدامة ذلك التمويل ومرونته، تمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونتطلع إلى المشاركة البناءة في المفاوضات المقبلة بشأن تلك المسألة ونأمل في التوصل إلى اتفاق يليي احتياجات اللحظة.

ثالثا، يجب أن يعمل المجلسان معا لتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي. ويمكن أن يؤدي خطاب الكراهية والتطرف إلى تصعيد النزاع وانتشاره. وفي حزيران/يونيه، أقر مجلس الأمن بذلك عندما اعتمد بالإجماع قرارا بشأن التسامح والسلام والأمن الدوليين (القرار 2686 (2023)). ويتردد صدق ذلك أيضا في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، حيث تواصل تلك المنظمة كفاحها التاريخي ضد جميع أشكال العنصرية والتمييز والتعصب. وبغية إحراز تقدم ملموس بشأن تلك الخطة المشتركة، سيتعين على المنظمين العمل في انسجام وكفالة أن تمكن تلك الأطر منظميتنا من صون السلام والأمن.

ويقع دعم جهود الاتحاد الأفريقي في صميم الفصل الثامن من الميثاق. إنه اعتراف بالإسهام القيم الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن الدوليين وللدور المتنامي المطلوب منه القيام به في عالم يزداد استقطابا. وستعمل دولة الإمارات العربية المتحدة من جانبها على تعزيز التعاون بين المنظمين دعما لقيمنا ومقاصدنا ومبادئنا المشتركة من أجل صون السلام والأمن الدوليين للجميع.

**السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أشكر الممثل الخاص للأمن العام أونانغا - أنيانغا؛ والسيدة محمد، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد ديسو، المدير الإداري لشركة أمانتي أفريقيا، على إحاطاتهم.

أود أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في الإعراب عن عميق امتناننا لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على كرم ضيافته خلال رحلتنا إلى أديس أبابا في الأسبوع الماضي. للملفات الأفريقية ثقل

وكما ذكرنا في جلسة مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع في أيار/مايو، تؤيد اليابان، من حيث المبدأ، إنشاء آلية يمكن من خلالها تمويل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، التي يأذن بها مجلس الأمن بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تمويلًا جزئيًا من الأُنصبة المقررة للأمم المتحدة، على أساس كل حالة على حدة (انظر S/PV.9329). ولا تزال اليابان ملتزمة بإجراء مزيد من المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة في ذلك الصدد.

ما برحت أفريقيا تعاني من أزمات الأمن البشري الناجمة عن عوامل متعددة. والشراكات الوثيقة بين الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية ضرورية. وتواصل اليابان الاضطلاع بدورها في دعم الجهود الدولية والإقليمية من أجل السلام والأمن في أفريقيا.

رُفِعَت الجلسة الساعة 12/00.